تنازعُ السِّياقِ مع سببِ النُّزول عند ابنِ جريرٍ في تفسيرِه
دراسةٌ تطبيقيةٌ

Contextual Conflict with the Reasons of Revelation in the Interpretation of Ibn Jarir: An Applied Study

10.35781/1637-000-0101-001

الباحث/ محمَّد بن سعيد بن محمَّد بكران*

*الباحث بمرحلة الدكتوراه بجامعة الملك سعود

الملخص

يهدف البحث إلى معرفةِ أهمية السِّياق وأسباب النزُول في بيان معنى الآياتِ عند ابنِ جريرٍ في تفسيرِه، وبيان الرَّاجحِ عندَ ابنِ جريرٍ عندَ تعارضِ السِّياقِ وسببِ النزُولِ، وكذا معرفةُ الأسبابِ الَّتي يعدِلُ بها ابنُ جريرٍ إلى ترجيحِ السَّببِ على السِّياقِ أو القول بجوازهما.

وقد اعتمد المنهج الوصفي الاستقرائي، من خلال الجمع للأمثلة؛ لأجلِ الوصولِ إلى النَّتائج لهذه الأمثلةِ الواردة، واختيارِ ابنِ جريرٍ.

هيكلة البحث: اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وخمسةِ مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المبحثُ الأوَّل: تطرَّق إلى أهميةِ سببِ النزُول في بيان المعنى.

المبحثُ الثَّاني: ذكر فيه أهميةُ السِّياق في بيان المعنى.

المبحث الثَّالثُ: ترجيحُ السِّياقِ على سبَبِ النزُول.

المبحثُ الرَّابعُ: الجمعُ بين السِّياقِ والسَّببِ.

المبحثُ الخامسُ: تنازع قوَّة السَّببِ وصحَّته وقوَّة السِّياق.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَّتائج.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها: 1- أنَّ قواعدَ التَّرجيح ليست كلُّها بمنزلة واحدة، بل بعضُها أقوى من بعضٍ، وقد تعتضد بعضُها ببعضِ القرائن فتُرجَّح على غيرِها. 2- أهميَّة السِّياق عند ابن جرير في التَّرجيح، ولا يكاد يعدل عنه إلَّا بحجَّة قويَّة يجب التَّسليم لها. 3- أنَّ ابن جريرٍ يُقدِّم السِّياق على سبب النزُول في حال التنازع في التَّرجيح في المثال الواحد.

الكلمات الدلالية: تعارض السَّياق مع سبب النزول في التفسير - اجتماع السياق وسبب النزول - الترجيح بالسياق - الترجيح بسبب النزول.

ISSN : 2410-1818

Abstract

Research Objectives: 1- Understanding the importance of context and reasons of revelation in explaining the meanings of verses in Ibn Jarir's interpretation. 2- Ibn Jarir's statement regarding the most likely opinion when the context and the reason for revelation conflict. 3- Understanding the reasons Ibn Jarir uses to prioritize the cause over the context or to consider both equally valid.

Research Methodology: Descriptive-inductive methodology, through collecting examples to reach conclusions based on these examples and selecting Ibn Jarir.

Research Structure: The nature of the research required dividing it into an introduction, five sections, a conclusion, and indices.

Section One: Discusses the importance of the reason of revelation in explaining the meaning.

Section Two: Mentions the importance of the context in explaining the meaning.

Section Three: Preferring context over the reason of revelation.

Section Four: Combining context and reason.

Section Five: Conflict between the strength and validity of the reason and the context.

Conclusion: Summarizes the most important results.

Research Results: 1- Not all rules of preference are equal; some are stronger than others and the evidence can support each other to prefer some rules. 2- The importance of context in Ibn Jarir's preference, and the deviation from is rarely except with strong justification and reliable clarification. 3- Ibn Jarir picks context over the reason of revelation in cases of conflict in preference within a single example.

Keywords: Contextual Conflict with the Reason of Revelation in Interpretation - Combination of context with Revelation's Reason - Context Preference - Preference due to Revelation.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

إنَّ الحَمدَ للّهِ، نحمَدُهُ ونستَعِينُهُ ونستغفِرُهُ، ونعُوذُ باللّهِ من شُرُورِ أنفُسِنا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهدِهِ اللّهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومَن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهَدُ أن لا إلهَ إلَّا اللّهُ وحدَهُ لا شَريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسُولُهُ.

أمَّـا بعدُ: فإنَّ خيرَ ما بُذِلت فيه الجهود والأوقات، تدبُّرُ السُّور والآيات، الَّتي أنزَلَها اللّه على رسُولِه صلى اللّه عليه وسلم هدًى للنَّاسِ وبيِّنات، وقد سلك أهلُ العلم من المفسِّرين في تفسيرِ القرآنِ وبيانِ معانيه طُرُقًا واضحات، وأقاموا عليها الحُججَ والدَّلالات، وكان من أحسنِها بيانًا، وأصحِّها تبيانًا، تفسيرُ القُرآن بالقُرآن، ثمَّ تفسيرُه بالسُّنَّة، ثمَّ بأقوال الصَّحابة والتَّابعين، ثمَّ باللُّغة العربية، فكان من هذا البيان للمعاني ما هو مجمعٌ عليه، ومنه ما وقَع فيه الخلاف؛ فأمَّا المجمعُ عليه فتلقَوه بالقبول، وأمَّا المختلفُ فيه فوضَعُوا له قواعدَ للتَّرجيحِ بين المعاني المختَلفِ فيها.

وهذا البحثُ يُسلِّطُ الضَّوءَ على هذا التَّنازع[1] بين قاعدة السِّياق وقاعدة سبب النُّزولِ عند ابنِ جريرٍ رحمه اللّه، وبيان منهجه في ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية تفسير ابنِ جريرٍ وتقدُّمه، وهو عمدةُ مَن جاءَ بعدَه.

2- تعلُّق الموضوع بمعرفة الرَّاجح عند تنازع هاتين القاعدتين في تفسيرِ ابنِ جريرٍ.

3- اختلاف الباحثين في الرَّاجح عند ابن جريرٍ عند تنازع هاتين القاعدتين: هل يُرجِّح السِّياق بإطلاقٍ، أم ترجيح السَّبب بإطلاق؟

الدِّراسات السَّابقة:

لم أجد مَن أفرَد هذا الموضوع بالكتابة، لكن توجد إشارات إليه في بعض الكتابات، ومن هذه الإشارات:

1- قواعد التَّرجيح عند المفسرين، للدكتور حسين بن علي الحربي:

وهي دراسة نظريَّة تطبيقيَّة في دراسة قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين، تعرَّض فيها لبعض القواعد التَّرجيحيَّة المتعلقة بسبب النزول، وكذلك بعض القواعد الترجيحية المتعلقة بالسِّياق، وتعرَّض لمسألة

---

[1] التَّنازع لغةً: قال ابنُ فارسٍ: (النُّونُ والزَّاءُ والعينُ: أصلٌ صحيحٌ يدُلُّ على قلْعِ شيءٍ) مقاييس اللغة: (415/5) (مادة: نزع). واصطلاحًا: هو تجاذبُ قواعدِ التَّرجيحِ في بيانِ القولِ الصَّوابِ في معنى الآيةِ. ينظر: تنازع قواعد التَّرجيح، للرُّومي: (ص: 12).

ISSN : 2410-1818

إلى تنازع القواعد في المثال الواحد، وأشار إلى تعارض قاعدة السِّياق مع قواعد أخرى، وهكذا سبب النزول، ولم يخص ذلك بتنازع هذين الأمرين، ولا خصَّه بابن جريرٍ[1].

2- دلالة السِّياق وأثرها في التَّفسير، دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير ابن جرير، للدكتور عبد الحكيم بن عبد الله القاسم:

وهي دراسة متخصِّصة في دراسة السِّياق القرآني وأثره في السِّياق عند ابن جرير الطَّبريِّ، وتعرَّض في أحد فصولها إلى أثر دلالة السِّياق في بيان الأصح من أسباب النزول، ولم يتعرَّض للتَّنازع بين السِّياق وسبب النزول[2].

3- تنازع قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين، للدكتور عبد الله بن عبد الرَّحمن الرُّومي:

وهي دراسة نظريَّة شملت مفهوم التَّنازع، وأسباب تنازع قواعد التَّرجيح، وتاريخه ومظانه، والعمل عند تنازع القواعد، ونحو ذلك، مع بعض الأمثلة، ولم يتطرَّقْ للتَّنازعِ بينَ السِّياقِ وسببِ النُّزول.

أهداف البحث:

1- معرفةُ أهمية السِّياق وأسباب النزُول في بيان معنى الآياتِ عند ابنِ جريرٍ في تفسيرِه.

2- بيان الرَّاجحِ عندَ ابنِ جريرٍ عندَ تعارضِ السِّياقِ وسببِ النزُولِ.

3- معرفةُ الأسبابِ الَّتي يعدِلُ بها ابنُ جريرٍ إلى ترجيحِ السَّببِ على السِّياقِ أو القول بجوازهما في معنى الآية.

أسئلة البحث:

1- ما أهمية السِّياق وأسباب النزُول في بيان معنى الآياتِ عند ابنِ جريرٍ في تفسيرِه؟

2- ما الرَّاجحِ عندَ ابنِ جريرٍ عندَ تعارضِ السِّياقِ وسببِ النزُولِ؟

3- ما الأسبابِ الَّتي يعدِلُ بها ابنُ جريرٍ إلى ترجيحِ السَّببِ على السِّياقِ أو القول بجوازهما في معنى الآية؟

---

[1] ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (49/1 - 59).

[2] ينظر: دلالة السِّياق وأثرها في التَّفسير: (395/2 - 403).

ISSN : 2410-1818

منهج البحث:

اتَّبعتُ المنهج الوصفي الاستقرائي، من خلال الجمع للأمثلة؛ لأجلِ الوصولِ إلى النَّتائج لهذه الأمثلةِ الواردة، واختيارِ ابنِ جريرٍ.

هيكلة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وخمسةِ مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المقدّمة: تناولتُ فيها الحديثَ عن أسبابِ اختيارِ الموضوع، والدِّراسات السَّابقة، وأهداف البحث، وأسئلة البحث، والمنهج.

المبحثُ الأوَّل: أهميةُ سببِ النزُول في بيان المعنى.

المبحثُ الثَّاني: أهميةُ السِّياق في بيان المعنى.

المبحث الثَّالثُ: ترجيحُ السِّياقِ على سبَبِ النزُول.

المبحثُ الرَّابعُ: الجمعُ بين السِّياقِ والسَّبب.

المبحثُ الخامسُ: تنازع قوَّة السَّببِ وصحَّته وقوَّة السِّياق.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَّتائج.

***

ISSN : 2410-1818

المبحثُ الأوَّلُ

أهميةُ سببِ النزُول في بيان المعنى

لفظُ «سببِ النُّزُولِ» مُؤلَّفٌ من جُزئَين مُفردَين: أحدُهما: سبب. والآخَرُ: النُّزُول.

والجادَّة العلميَّة في المركَّباتِ الإضافيةِ عند أهلِ العلمِ: أن تُعرَّفَ أوَّلًا بتعريفِ مُفردَيها، ثمَّ ثانيًا باعتبارِ التَّركيبِ، وذلك بالنَّظرِ إلى كونِه لقبًا لجُملةٍ من مسائلِ العلمِ.

أوَّلًا: تعريفُ مُفردَيها:

السَّببُ: كلُّ ما يُتوصَّلُ به إلى غيرِه[1]. وقال أبو الحسَنِ الفارسيُّ «ت: 529هـ»: (وأصلُ السَّببِ: كلُّ ما يُتوصَّلُ به إلى شيءٍ آخر، فيُطلَقُ على الحبلِ، وعلى الطَّريقِ، وعلى البابِ، **وعلى كُلِّ ما لأجلِه يحدُثُ شيءٌ غيرُه**)[2].

ثانيًا: تعريفُ سببِ النُّزولِ باعتبارِه لقبًا لجملةٍ من المسائل:

لم يعتنِ الأئمَّةُ الماضُون بذكرِ حدٍّ لسبَبِ النُّزول، فكأنَّهم تركُوا ذلك لوُضُوحِه عندَهم، -واللّٰه أعلم- ، ومن ثَمَّ شرَع العلماء والباحثون في تلمُّس عبارةٍ تؤدِّي عن معناه[3]، وأمَّا الَّذي توصَّلَ إليه الباحِثُ بعد التَّتبُّع، هو أن يُقال: **سببُ النُّزول هو: كلُّ حدَثٍ نزَلَ لأجلِه قرآنٌ زمن وُقُوعه**[4].

---

[1] ينظر: العين: (204/7)، لسان العرب: (459/1)، القاموس المحيط: (96/1).

[2] مجمع الغرائب ومنبع الرَّغائب: (م: 3/ج:2/ص:76).

[3] ينظر ذلك في: التَّيسير في قواعد علم التفسير: (ص: 46)، الإتقان: (208/1)، أبجد العُلُوم: (ص: 266)، التحرير والتنوير: (46/1)، مناهل العرفان: (106/1)، المحرَّر في أسباب النزول: (105/1).

[4] سأوضحُ هذا التَّعريف في الآتي:

قولي: (كلُّ حدَثٍ) وهو كون الشَّيء لم يكن، يُقال: حدَثَ أمرٌ بعد أن لم يكن، فهو يشمَلُ ما نَزَل بسبَبِ سؤالٍ وغيره.

قولي: **(نزَل)** احترازًا من المتلوِّ والمقرُوء استشهادًا به في حدَثٍ، وهو سابق النُّزول.

قولي: (لأجلِه)؛ أي بشأنِه وسبَبِه، وذلك بوقُوع أمرٍ نزَل القرآن بعدَه، وهو من أصرح الألفاظ الدَّالة على التَّعليل.

قولي: (قُرآنٌ)؛ لأنَّ القُرآن بمعنى المقرُوءِ، فهو يتناول الكلَّ والبعض، سواء كان البعضُ سُورة أو آية أو بعضها.

قولي: (زمن وُقُوعه) أي وقت وقُوع الحدَث في حياةِ النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ القُرآن نزَل في حياتِه ﷺ ، سواءً كان النُّزولُ مباشرة عقب الحدَثِ أو في يومِه أو بعده بأيَّام.

ISSN : 2410-1818

* **فوائد معرفة سبب النُّزول في التَّفسير:**

لمعرفَةِ سبَبِ النُّزولِ فوائد كثيرة؛ ولهذا يقُول أبو عبد الله الزَّركشي «ت: 794هـ»: (أخطَأَ مَن زعمَ أنَّه لا طائِلَ تحتَهُ لجريانِه مَجرى التَّاريخِ وليسَ كذلك، بل لهُ فوائِدُ) [1].

ومن هذه الفوائد الَّتي كان لسبَبِ النُّزول فيها أهمية في بيان المعنى في التَّفسيرِ ما يلي[2]:

الفائدة الأولى: أنَّه يعينُ على فهمِ المعنى واستنباطِ الأحكامِ، وأثرُه واضِحٌ على التَّفسير.

قال الواحدِيُّ «ت: 468هـ» عن أسبابِ النُّزول: (إذ هي أوفى ما يجبُ الوُقُوق عليها، وأولى ما تُصرَف العناية إليها، لامتناعِ معرفةِ تفصيلِ الآية وقصد سبيلها، دون الوُقُوفِ على قصَّتِها وبيانِ نزولها) [3].

الفائدةُ الثَّانية: أنَّ الجهلَ بمعرفته قد يؤدِّي عند بعضِهم إلى فهمٍ غيرِ سديدٍ لآياتِ القُرآنِ، فيَفهَمُ منها ما لا يُفهم، ويَظنُّ فيها ما لا يُظنُّ؛ ولهذا قيلَ: (إذا عُرِف السَّبَبُ بطَلَ العجَب) [4].

وقال الطَّاهر ابنُ عاشُور «ت: 1393هـ»: (إنَّ من أسبابِ النُّزُولِ ما ليس المُفسِّرُ بغِنًى عن عِلمِه؛ لأنَّ فيها بيانَ مُجمَلٍ أو إيضاحَ خَفِيٍّ ومُوجَزٍ) [5].

الفائدة الثَّالثة: تعيينُ المُبهماتِ الواردةِ في القُرآن الكَريم.

قال أبو بكر السُّيُوطيُّ «ت: 911هـ»: (ومنها: معرِفةُ اسمِ النَّازِلِ فيه الآيةُ، وتعيينُ المُبهَمُ فيها)[6].

---

[1] البرهان: (22/1).

[2] ينظر: إحكام الأحكام: (292/1)، البرهان: (22/1)، الإتقان: (190/1).

[3] أسباب نزول القرآن: (ص: 95 – 96).

[4] المُرتجل في شرح الجمل: (ص: 145)، كناشة النَّوادر: (ص: 75 –76).

[5] التحرير والتنوير: (47/1).

[6] الإتقان في علوم القرآن: (195/1).

ISSN : 2410-1818

المبحثُ الثَّاني

أهميةُ السِّياق في بيان المعنى

السِّياقُ لغةً: السِّينُ والواوُ والقافُ: أصلٌ واحدٌ، وهو حدْوُ الشَّيءِ [1].

واصطلاحًا: هو انتظام المعاني وتتابعها بعضها حدو بعضٍ في النَّصِّ القرآني[2].

للسِّياقِ أهميَّةٌ كبيرةٌ في بيانِ معاني آياتِ القرآن الكريم؛ لذلك اعتنى به أهلُ العلمِ وأشادوا به، قال ابنُ دقيقِ العيدِ «ت: 702ه»: (أَمَّا السِّياقُ والقرائِنُ: فإنَّها الدَّالَّةُ على مُرادِ المُتكلِّمِ من كلامِه، وهي المُرشِدةُ إلى بيانِ المُجملاتِ، وتعيينِ المُحتَملاتِ، فاضبُطْ هذه القاعدةَ؛ فإنَّها مُفيدةٌ في مواضعَ لا تُحصَى) [3].

وقال ابنُ تيمية «ت: 728هـ»: (فمَن تدبَّرَ القُرآنَ، وتدبَّرَ ما قبلَ الآيةِ وما بعدَها وعرَفَ مقصُودَ القُرآنَ: تبيَّن له المُرادُ، وعرَفَ الهُدى والرِّسالةَ، وعرَفَ السَّدادَ من الانحرافِ والاعوجاجِ) [4].

وقد اهتمَّ كثيرٌ من المفسِّرين بدلالة السِّياقِ في التَّرجيح بين الأقوالِ المختَلَفِ فيها؛ قبولًا لما وافق السِّياق، وردًّا لما خالفَه، حتَّى قال بعضُهم: إنَّها متَّفقٌ عليها في مجارِي كلامِ اللَّه تعالى[5].

ومن هؤلاءِ الأئمَّة الَّذين اعتنوا بدلالةِ السِّياق الإمامُ ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ رحمه اللَّه، فقد كانت له عنايةً فائقةً بدلالةِ السِّياقِ في تفسيرِ الآياتِ القُرآنيَّةِ في تفسيرِه، ولم يغفلْه؛ وكان من قاعِدتِه كما يقُولُ: (فتوجيهُ الكلامِ إلى ما كان نظيرًا لِما في سياقِ الآيةِ، أولى من توجيهِه إلى ما كان مُنعدِلًا عنه) [6].

يقُولُ الشَّيخُ محمُود شاكر «ت: 1418هـ» عن ابنِ جريرٍ رحمه اللَّه: (لم يلحَقْه لاحِقٌ في البَصرِ بمعاني كتابِ ربِّه، وفي الحِرصِ على بيانِ معانيه، وفي الدِّقَّةِ البالغةِ في ضبطِ روابطِ الآياتِ بعضِها

---

[1] مقاييس اللغة: (117/3) (مادة: سوق).

[2] ينظر: دلالة السِّياق القرآني وأثرها في التفسير: (1/ 86 – 95)، السِّياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة: (ص: 22 – 33).

[3] إحكام الأحكام: (21/2).

[4] مجموع الفتاوى: (94/15).

[5] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه» (54/8).

[6] جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (118/5).

ISSN : 2410-1818

ببعضٍ ... لم يَغفَلْ قطُّ عن هذا التَّرابطِ الدَّقيقِ بين معاني الكتابِ، سواءً كان ذلك في آياتِ الأحكامِ، أو آياتِ القصَصِ، أو غيرها من نُصُوصِ هذا الكتابِ، فهو يأخُذُ المعنى في أوَّلِ الآيةِ من الآياتِ ثمَّ يسيرُ معه كلمةً كلمةً وحرفًا حرفًا، ثمَّ جملةً جملةً غيرَ تارِكٍ لشيءٍ منه، أو مُتجاوز عن معنى يدَلُّ عليه سياقُها)[1].

فإذا تعارَض سبَبُ النُّزولِ مع السِّياقِ، فإنَّ ابنَ جريرٍ يُرجِّحُ السِّياق؛ إلَّا إذا وُجد مع السَّببِ حجَّة قويَّة؛ فإنَّه قد يُجوِّز المعنى الَّذي أتى به السَّبب والسِّياق معًا، وقد يكونُ تقريرُه محتَمِلًا لترجيحِ الأمرين: السِّياق أو السَّببِ؛ لقوَّة الحجَّة في كُلٍّ.

وقد قرَّر هذا فقال رحمه الله: (**فغيرُ جائزٍ صرفُ الكلامِ عمَّا هو في سياقِه إلى غيرِه، إلَّا بحُجَّةٍ يجبُ التَّسليمُ لها**، من دلالةِ ظاهِرِ التَّنزيلِ، أو خبَرٍ عن الرَّسُولِ تقُومُ به حُجَّةٌ، فأمَّا الدَّعاوى فلا تتعَذَّرُ على أحدٍ) [2].

وقال رحمه الله: (لم يَجُزْ لنا أنَّ ندَّعِيَ أنَّ ذلك مصرُوفٌ عمَّا هو به موصُولٌ، **إلَّا بحُجَّةٍ يجبُ التَّسليمُ لها من خبَرٍ أو عقْلٍ**) [3].

ومن الحُججِ الَّتي سلَّمَ لها ابنُ جريرٍ رحمه الله للقولِ بما جاء في سببِ النزُولِ:

1- كثرةُ الأخبارِ الواردَةِ في السَّببِ.

2- مجيءُ السَّببِ عن جماعةٍ من أصحابِ رسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

3- أن يكون القائلون بالسَّبب أعلمُ بتأويلِ القرآن.

***

[1] جامع البيان في تأويل آي القرآن، ت: شاكر: (4/536 – 537).

[2] جامع البيان في تأويل آي القرآن: (7/675).

[3] المرجع السابق: (9/397).

ISSN : 2410-1818

المبحثُ الثَّالثُ

ترجيحُ السِّياقِ على سبَبِ النزُول

إذا تعارَضَ السِّياقُ مع سببِ النزُولِ في بيانِ معنى الآيةِ؛ فإنَّ ابنَ جريرٍ يُرجِّحُ السِّياقَ؛ إذا لم تكُن حجَّة قويَّة مع السَّببِ، أو كان السَّببُ ضعيفَ الإسناد، وسأضربُ لهذا بعضَ الأمثلة[1]:

- **مثالُه في قولِه تعالى﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ ﴾** [الأنعام: 91]:

* **قال ابنُ جريرٍ** رحمه الله: (واخْتَلَف أهلُ التَّأويلِ في المَعنيِّ بقولِه: ﴿ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ ﴾. وفي تأويلِ ذلك؛ **فقال بعضُهم:** كان قائلُ ذلك رجلًا من اليهودِ. **ثمَّ اختَلَفوا في اسمِ ذلك الرَّجلِ**؛ فقال بعضُهم: كان اسمُه مالكَ بنَ الصَّيفِ. وقال بعضُهم: كان اسمُه فِنْحاصَ. **واختَلَفوا أيضًا في السَّببِ الَّذي من أجلِه قال ذلك)**[2]. وأسنَدَ -لقولِ مَن قال أنَّ قائلَ ذلك هو مالكُ بن الصَّيفِ- روايتَين في سببَ نزولِها فيه: عن سعيد بنِ جُبيرٍ، وعكرمة[3].

وقال رحمه الله: (**وقال آخَرون:** بل عُنِي بذلك جماعةٌ من اليهودِ سأَلوا النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم آياتٍ مثلَ آياتِ موسى) [4]. وأسنَدَ لهذا القولِ روايتَين في سببِ النزُولِ: عن محمَّد القرظِيِّ، وابنِ عبَّاسٍ[5].

وقال رحمه الله: (**وقال آخَرون:** هذا خبَرٌ من اللهِ جلَّ ثناؤُه عن مُشرِكي قريشٍ أنهم قالوا: ﴿ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ ﴾ [6].

---

[1] ينظر أمثلة لهذا أيضًا: جامع البيان في تأويل آي القرآن: (419/2 – 420)، (475/2)، (264/6)، (382/6)، (385/6)، (204/7– 205)، (514/7)، (367/8)، (468/8)، (205/9).

[2] المرجع السابق: (393/9).

[3] ولم يُسنِد شيئًا من أسبابِ النزُول للقولِ أنَّه فِنْحاصُ اليهوديُّ؛ ولكن أسنَد له قولًا عن السُّدِّيّ، وليسَ به سبب نزول. ينظر: المرجع السابق: (393/9 – 394).

[4] المرجع السابق: (394/9).

[5] ورواية ثالثة عن قتادة، لكن ليس بها سبب نزول. ينظر: المرجع السابق: (395/9 – 396).

[6] أسنَد لهذا القول ثلاث روايات، ليس في شيء منها ذكر سبب نزولها. ينظر: المرجع السابق: (396/9 – 397).

ISSN : 2410-1818

اختيارُ ابنِ جريرٍ رحمه الله:

قال ابنُ جريرٍ رحمه الله: (**وأولى هذه الأقوالِ بالصَّوابِ في تأويلِ ذلك** قولُ مَن قال: عُنِي بقولِه: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ ﴾ مُشرِكُو قُريشٍ؛ وذلك أنَّ ذلك في سياقِ الخبَرِ عنهم أوَّلًا، فأَنْ يكُونَ ذلك أيضًا خبَرًا عنهم أشبهُ من أن يكُونَ خبَرًا عن اليهُودِ، ولمَّا يَجْرِ لهم ذكرٌ يكُونُ هذا به مُتَّصِلًا، مع ما في الخبَرِ عمَّن أخبَرَ اللَّهُ عنه في هذه الآيةِ من إنكارِهِ أن يكُونَ اللَّهُ أنزَلَ على بشَرٍ شيئًا من الكُتُبِ، وليسَ ذلك ممَّا تَدينُ به اليهُودُ، بل المعرُوفُ مِن دينِ اليهُودِ الإقرارُ بصُحُفِ إبراهيمَ وَمُوسَى وَزَبُورِ دَاوُدَ، وإذا لم يكُن بما رُوِي من الخبَرِ، بأنَّ قائِلَ ذلك كان رجُلًا من اليهُودِ، خبَرٌ صحيحٌ مُتَّصِلُ السَّنَدِ، ولا كان على أنَّ ذلك كان كذلك من أهلِ التَّأويلِ إجماعٌ، **وكان الخبَرُ من أوَّلِ السُّورةِ ومُبتدئِها إلى هذا الموضعِ، خبَرًا عن المُشركينَ من عبدةِ الأوثانِ**، وكان قولُه: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ ﴾ موصُولًا بذلك غيرَ مفصُولٍ منه، لم يَجُزْ لنا أنَّ ندَّعِيَ أنَّ ذلك مصرُوفٌ عمَّا هو به موصُولٌ، إلَّا بحُجَّةٍ يجبُ التَّسليمُ لها من خبَرٍ أو عقْلٍ.

ولكنِّي أظُنُّ أنَّ الَّذين **تأوَّلُوا ذلك خبَرًا عن اليهُودِ**، وجَدُوا قولَه:

﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ ﴾ [الأنعام: 91]، **فوجَّهُوا تأويلَ ذلك إلى أنَّه لأهلِ التَّوراةِ، فقرَءُوه على وجهِ الخطابِ لهم**: ﴿ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ ﴾ [الأنعام: 91]، فجعَلُوا ابتداءَ الآيةِ خبَرًا عنهُم، إذ كانت خاتِمتُها خطابًا لهم عندَهم. **وغيرُ ذلك من التَّأويلِ والقراءةِ أشبهُ بالتَّنزيلِ؛ لِمَا وصفتُ قبلُ** من أنَّ قولَه: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ ﴾ **في سِيَاقِ الخبَرِ عن مُشركي العرَبِ وعبدةِ الأوثانِ، وهو به مُتَّصلٌ، فالأَولَى أن يكونَ ذلك خبَرًا عنهم**. والأصوَبُ من القراءَةِ في قولِه: ﴿ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ ﴾ أن يكونَ بالياءِ لا بالتَّاءِ، على معنَى أنَّ اليهُودَ يجعَلُونه قراطِيسَ يُبدُونَها ويُخفُونَ كثيرًا، ويكُونُ الخطابُ بقولِه: ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ لِمُشرِكي قُريشٍ. وهذا هو المعنَى الَّذي قصدَهُ مُجاهِدٌ إن شاءَ اللَّهُ في تأويلِ ذلك، وكذلك كان يقرَأُ) [1].

[1] المرجع السابق: (9/397 – 398).

ISSN : 2410-1818

وقال في موضعٍ آخر: (ولا معنى لقولِ مَن قال: عنَى بـ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ أهلَ الكتابِ. وذلك أنَّ النكيرَ في ابتداءِ الآيةِ من اللَّهِ تعالى على مُشركي العربِ، فالختمُ بهم أَوْلَى من غيرِهم، إذ لم يكُنْ عرَض في الكلامِ ما يُصرَفُ من أجلِه عنهم إلى غيرِهم) [1].

وقال رحمه اللَّه: (وقد بيَّنَّا فيما مضَى قبلُ أنَّ هذه الآياتِ من أوَّلِ السُّورةِ بأن تكُونَ في أمرِ المُشركين من عبدَةِ الأوثانِ أشبَهَ منها بأمرِ أهلِ الكتابِ من اليهُودِ والنَّصارَى) [2].

اختارَ ابنُ جريرٍ رحمه اللَّه قوَّة السِّياقِ، وأعرَض عن اختيارِ القولَ الَّذي أسنَدَ فيه أسبابَ النزُولِ؛ تقديمًا للسِّياق على السَّبب[3].

***

- **مثالٌ ثانٍ في قولِه تعالى:** ﴿ وَلَا تَسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾ [البقرة: 119]:

* **قال ابنُ جريرٍ** رحمه اللَّه: (**[1]** قَرَأت عامَّةُ القرأةِ: ﴿ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾. بضَمِّ التَّاءِ مِن﴿ تُسۡـَٔلُ ﴾ ورفعِ اللَّامِ منها على الخبَرِ[4]، بمعنى: يا محمَّدُ، إنَّا أرسَلناك بالحقِّ بشيرًا ونذيرًا، فبلِّغْ ما أُرسِلْتَ به، فإنَّما عليك البلاغُ والإنذارُ، ولستَ مسئولًا عمَّن كفَر بما أتيتَه به من الحقِّ فكان من أهلِ الجحيمِ) [5]. ولم يُسنِد لهذا المعنى شيئًا من المرويَّات.

وقال رحمه اللَّه: (**[2]** وقرَأ ذلك بعضُ أهلِ المدينةِ: ﴿وَلَا تَسۡـَٔلۡ﴾ جزْمًا بمعنى النَّهي، مفتوحَ التَّاءِ مِن (تَسْأَلْ)، وبجَزْمِ اللَّامِ منها[6]. ومعنى ذلك على قراءةِ هؤلاءِ: إنا أرسلناك بالحقِّ بشيرًا ونذيرًا؛ لتُبلِّغَ ما أُرسلْتَ به، لا لتَسألَ عن أصحابِ الجحيمِ، فلا تَسْأَلْ عن حالِهم) [7]. وأسنَدَ لهذا المعنى ثلاثَ رواياتٍ في سببِ النزُولِ:

---

[1] المرجع السابق: (41/9).

[2] المرجع السابق: (165/9).

[3] واختارَ هذا ابنُ كثير في «تفسيره»: (300/3)، والقاسميُّ في «محاسن التأويل»: (426/4)، وابنُ عاشور في «التَّحرير والتَّنوير»: (361/7).

[4] وهي قراءةِ ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف. ينظر: «النَّشر»: (1616/5).

[5] «جامع البيان»: (480/2).

[6] على قراءةِ نافع ويعقوب. ينظر: «النَّشر في القراءات العشر»: (1615/5).

[7] «جامع البيان»: (480/2).

ISSN : 2410-1818

1- الرِّواية الأولى: عن محمَّدِ بنِ كعبٍ، قال: قال رسُولُ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلم: «**ليتَ شِعْرِي ما فعلَ أبواَيَ؟**». فنزَلَت: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾ [1].

2- الرِّوايةُ الثَّانية: عن محمَّدِ بنِ كعبٍ، قال: قال رسُولُ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلم: «**ليتَ شِعْرِي ما فعلَ أبواَيَ؟، ليتَ شِعْرِي ما فعلَ أبواَيَ؟، ليتَ شِعْرِي ما فعلَ أبواَيَ؟**»، ثلاثًا. فنزَلَت: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾ فما ذكَرَهما حتَّى توفَّاهُ اللَّهُ[2].

3- **الرِّوايةُ الثَّالثة:** عن داوُدَ بن أبي عاصِمٍ، أنَّ النَّبيَّ صلى اللَّه عليه وسلم قال ذاتَ يومٍ: «**ليتَ شِعْرِي أينَ أبواَيَ؟**» فنزَلَت: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾ [3].

اختيارُ ابنِ جريرٍ رحمه اللَّه وتقريرُه:

قال ابنُ جريرٍ رحمه اللَّه: (**والصَّوابُ عندي من القراءَة في ذلك:** قراءَةُ مَن قرأَ بالرَّفعِ على الخبَرِ[4]؛ **لأنَّ اللَّهَ جلَّ ثناؤُه قصَّ قصَصَ أقوامٍ من اليهُودِ والنَّصارَى، وذكَرَ ضلالتهُم وكُفرَهم باللَّه وجُرأتَهم على أنبيائهم**، ثمَّ قال لنَبيِّهِ صلى اللَّه عليه وسلم: إنَّا أرسلناكَ يا مُحمَّدُ بشيرًا مَن آمَنَ بكَ واتَّبعَكَ، ممَّن قصَصتُ عليكَ أنباءَه، ومَن لم أقصُصْ عليكَ أنباءَه، ونذيرًا مَن كفَرَ بكَ وخالَفَك، فبلِّغْ رِسالَتي، فليسَ عليكَ من أعمالِ مَن كفَرَ بكَ -بعدَ إبلاغِكَ إيَّاهُ رِسالَتي- تَبِعَةٌ، ولا أنتَ مسئُولٌ عمَّا فعَلَ بعدَ ذلك.

ولم يجرِ لمسألةِ رسُولِ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلم **ربَّه عن أصحابِ الجحيمِ ذكرٌ، فيكُونُ لقولِه: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ ﴾ وجهٌ يُوجَّهَ إليه.**

---

[1] إسنادُه ضعيف: عزاه السُّيوطيُّ في «الدر المنثور»: (271/1) إلى وكيعٍ وسُفيان بنِ عُيَينة، وعبدِ الرَّزَّاق، وعبدِ بنِ حُميدٍ، وابن جريرٍ، وابن المُنذِر، وقال: (هذا مُرسَلٌ، ضعيفُ الإسناد).

[2] إسنادُه ضعيف: أخرجه عبد الرَّزَّاق في «تفسيره»: (292/1) برقم: (126)، وهو مرسَل مثل سابقه.

[3] إسنادُه ضعيف: قال ابنُ كثيرٍ في «تفسيره»: (401/1): (وهذا مُرسَلٌ كالَّذي قبلَه)، وقال ابنُ حجرٍ: (وهذا مرسل أيضًا، وهو من رواية سنيد بن داود، وفيه مقال) «العجاب»: (369/1 – 370).

[4] **ولا وجه لردِّ قراءة الجزم، وهي قراءة عشريَّة**، ويُمكنُ حملُها بما قاله مكِّي بن أبي طالب: (إنَّ الجزمَ إذا حُمِل على التَّعظيمِ لأمرِ مَن تقدَّم كان مردودًا على ما قبلَه، فيصير مثلَ الرَّفع، ويزيدُ الجزمُ مزيَّة، وهو أن يُحمَلَ على الخبَرِ، فالجزمُ مُحتمِلٌ لمعنى الرَّفع وزيادة) «الهداية»: (419/1).

ISSN : 2410-1818

وإنَّما الكلامُ مُوَجَّهٌ معناهُ إلى ما دلَّ عليهِ ظاهِرُه المفهُومُ، حتَّى تأتِيَ دلالَةٌ بيِّنَةٌ تقُومُ بها الحُجَّةُ على أنَّ المُرادَ به غيرُ ما دلَّ عليهِ ظاهِرُه؛ فيكُونُ حينَئِذٍ مُسلَّمًا للحُجَّةِ الثَّابتةِ بذلكَ. ولا خبَرَ تقُومُ به الحُجَّةُ على أنَّ النَّبيَّ صلى اللّه عليه وسلم نُهِيَ عن أن يسأَلَ في هذه الآيةِ عن أصحابِ الجحيمِ، ولا دلالَةَ تدُلُّ على أنَّ ذلك كذلك في ظاهِرِ التَّنزِيلِ.

والواجبُ أن يكُونَ تأويلُ ذلك الخبَرِ عمَّا مضَى ذِكرُهُ قبلَ هذه الآيةِ، وعمَّن ذكَر بعدَها من اليهُودِ والنَّصارَى وغيرِهم من أهلِ الكُفرِ، دُونَ النَّهيِ عن المَسألَةِ عنهم.

فإن ظنَّ ظانٌّ أنَّ الخبَرَ الَّذي رُوِيَ عن محمَّدِ بنِ كعبٍ صحيحٌ، فإنَّ في استِحالةِ الشَّكِّ من الرَّسُولِ صلى اللّه عليه وسلم -في أنَّ أهلَ الشِّركِ من أهلِ الجحيمِ، وأنَّ أبوَيهِ كانا منهم- ما يدفَعُ صحَّةَ ما قالهُ محمَّدُ بنُ كعبٍ، إن كان الخبَرُ عنه صحيحًا، مع أنَّ في ابتداءِ اللَّهِ الخبَرَ بعدَ قولِه: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ ﴾ بالواوِ، بقولِه: ﴿ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ١١٩ ﴾، وتركِه وصْلَ ذلك بأوَّلِه بالفاءِ، وأن يقولَ: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ ﴾، فلا تَسأَلْ عن أصحابِ الجحيمِ، أوضَحَ الدَّلائِلِ على أنَّ الخبَرَ بقولِه: ﴿ وَلَا تُسۡـَٔلُ ﴾، أولَى من النَّهيِ، والرَّفعُ به أولَى من الجزمِ)[1].

اعتَمدَ ابنُ جريرٍ رحمه اللّه على سياقِ الآياتِ المتتابِعةِ، وأنَّ الآثارَ الواردةِ في سبَبِ النزُول لا تصحُّ؛ وإن صحَّت سندًا فلا تصحُّ متنًا؛ لأنها جاءت على صيغةِ الشَّكِّ من النبيِّ صلى اللّه عليه وسلم، وهو مستحيلٌ في حقِّه صلى اللّه عليه وسلم أنَّ أهلَ الشِّركِ من أهلِ الجحيمِ، وأنَّ أبوَيهِ كانا منهم[2].

***

[1] «جامع البيان»: (481/2 – 483). قال ابنُ كثيرٍ في «تفسيره»: (401/1): (وقد ردَّ ابنُ جريرٍ هذا القولَ المَرويَّ عن محمَّدِ بنِ كعبٍ القُرظِيِّ وغيرِه في ذلك؛ لاستِحالَةِ الشَّكِّ من الرَّسُولِ في أمرِ أبوَيهِ، واختارَ القراءَةَ الأُولى. **وهذا الَّذي سلكَه هاهنا فيه نظَرٌ**؛ لاحتِمالِ أنَّ هذا كان في حالِ استِغفارِه لأبوَيهِ قبلَ أن يعلَمَ أمرَهما، فلمَّا علِمَ ذلك تبَرَّأَ منهما، وأخبَرَ عنهما أنَّهما من أهلِ النَّارِ، كما ثبَتَ ذلك في الصَّحيحِ، ولهذا أشباهٌ كثيرَةٌ ونظائِرُ، ولا يلزَمُ ما ذكَرَ ابنُ جريرٍ، واللّهُ أعْلَمُ). وتعقَّبَ ابنَ كثيرَ الشَّيخُ محمود شاكر تعقيبًا مطوَّلًا، يراجع حاشية «تفسير الطبري»: (560/2).

[2] ذهب جماعة من المفسِّرين إلى ترجيح السِّياق في هذه الآية مثل ابنِ جرير، منهم مكِّيُّ بن أبي طالب كما في «الهداية»: (418/1 – 419)، والرَّازيُّ في «مفاتيح الغيب»: (29/4)، والآلوسيُّ في «روح المعاني»: (369/1)، وابن عاشور في «التَّحرير والتَّنوير»: (692/1).

ISSN : 2410-1818

المبحثُ الرَّابعُ

الجمعُ بين السِّياقِ والسَّببِ

إذا وُجِدَ سببُ النزُولِ المعارضُ للسِّياقِ، وقال به كثرةٌ من أهلِ التأويلِ، أو كان السَّببُ يدخُل في عمومِ الآيةِ؛ فإنَّ ابنَ جريرٍ يجمعُ بين السِّياقِ والسَّببِ في معنى الآية؛ وسأضرب على ذلك بعضَ الأمثلةِ:

* **مثالُه في** قولِه تعالى: ﴿ كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٦ ﴾ [آل عمران: 86]:

* **قال ابنُ جريرٍ** رحمه الله: (اختَلَف أهلُ التَّأويلِ في مَن عُنِي بهذه الآيةِ، وفي مَن نزَلَت؛ **[1] فقال بعضُهم:** نزَلَت في الحارثِ بن سُوَيدٍ الأنصاريِّ، وكان مُسلمًا فارتدَّ بعدَ إسلامِه) [(1)]. وأسنَدَ لهذا القولِ ثلاثَ رواياتٍ في أسبابِ النزُولِ[(2)]:

1- الرِّوايةُ الأولى: عن ابن عبَّاسٍ، قال: كان رجلٌ من الأنصارِ أسلَم، ثمَّ ارتدَّ ولَحِق بالشِّركِ، ثمَّ نَدِم، فأرسَل إلى قومِه: أرسِلُوا إلى رسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، هل لي من توبةٍ؟ قال: فنزَلَت: ﴿ كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ﴾ إلى قولِه:﴿ وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٦ ﴾﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٨٩ ﴾. فأرسَل إليه قومُه فأسلَم[(3)].

2- الرِّوايةُ الثَّانيةُ: عن مجاهدٍ، قال: جاء الحارثُ بنُ سُويدٍ، فأسلَم مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ثمَّ كفَرَ الحارثُ، فرجَع إلى قومِه، فأنزَل اللهُ عزَّ وجل فيه القرآنَ: ﴿ كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ﴾. إلى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٨٩ ﴾.

---

(1) «جامع البيان»: (557/5).

(2) وذكر رواياتٍ أخرى لكن ليسَ بها سببُ نزولٍ.

(3) إسناد صحيح: أخرجه النَّسائيُّ في «سننه»: (106/7) برقم: (4068) عن محمَّد بن عبد الله بن بزيغ. وصحَّحه ابن حبَّان في «صحيحه»: (235/5) برقم: (4320)، والألباني كما في «صحيح النسائي»: (853/3) برقم: (3792).

ISSN : 2410-1818

قال: فحمَلها إليه رجلٌ من قومِه فقرَأها عليه، فقال الحارثُ: إنَّك واللهِ ما علِمتُ لَصَدوقٌ، وإنَّ رسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم لأصدقُ مِنك، وإنَّ الله عز وجل لأصدقُ الثَّلاثةِ. قال: فرجَع الحارثُ فأسلَم، فحَسُن إسلامُه[1].

3- الرِّوايةُ الثَّالثةُ: عن السُّدِّيِّ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾. قال: أُنزِلَت في الحارثِ بن سُوَيدٍ الأنصاريِّ، كفَر بعدَ إيمانِه، فأنزَلَ اللَّهُ عزَّ وجل فيه هذه الآياتِ، ثمَّ تابَ وأسلَم، فنَسَخها اللهُ عنه، فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾[2].

4- الرِّوايةُ الرَّابعةُ: قال ابنُ جُرَيجٍ: قال عِكْرِمةُ: نزَلَت في أبي عامرٍ الرَّاهِبِ، والحارثِ بن سُويدِ بن الصَّامتِ، ووَحْوَحِ بن الأَسْلَتِ، في اثني عشَرَ رجلًا رجَعوا عن الإسلامِ، ولَحِقوا بقريشٍ، ثمَّ كتَبوا إلى أهلِهم: هل لنا من تَوبةٍ؟ فنزَلَت: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ الآيات[3].

* **قال ابنُ جريرٍ** رحمه الله: (**[2] وقال آخَرُون:** عُنِي بهذه الآيةِ أهلُ الكتابِ، وفيهم نزَلَت)[4]. وأسنَدَ لهذا القولِ أربعَ رواياتٍ، واحدةٍ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وثلاثٍ عن الحسَنِ رحمه الله.

* **تحليلُ ابنِ جريرٍ رحمه الله واختيارُه:**

قال ابنُ جريرٍ رحمه الله: (**وأشبهُ القولَين بظاهرِ التَّنزيلِ:** ما قال الحسنُ[5]، من أنَّ هذه الآيةَ مَعنِيٌّ بها أهلُ الكتابِ على ما قال، **غيرَ أنَّ الأخبارَ بالقَولِ الآخَرِ أكثَرُ، والقائلينَ به أعلَمُ بتأويلِ القُرآنِ.**

وجائزٌ أن يكُونَ اللَّهُ عزَّ وَجَلَّ أنزَلَ هذه الآياتِ بسبَبِ القومِ الَّذينَ ذُكِر أنَّهم كانُوا ارتَدُّوا عن الإسلامِ، فجمَعَ قصَّتَهم وقصَّةَ مَن كان سبيلُه سبيلَهم في ارتِدادِه عن الإيمانِ بمحمَّدٍ صلى الله عليه وسلم في هذه الآياتِ. ثمَّ عرَّفَ عِبادَه سُنَّتَه فيهم، فيكُونُ داخلًا في ذلك كُلُّ مَن كان مُؤمِنًا بمحَمَّدٍ

---

[1] إسناده حسن إلى مجاهد: أخرجه عبد الرَّزَّاق في «تفسيره»: (401/1) برقم: (426)، ومسدَّد -كما في «المطالب العالية»: (553/14)-، وقال ابنُ حجرٍ: (هذا إسناد مرسل حسن الإسناد إلى مجاهد) «المطالب العالية»: (554/14).

[2] إسناده ضعيف: عزاه السُّيوطي في «الدر المنثور»: (257/2) إلى عبد بن حميد وابن جرير. وهو من رواية أسباطٍ عن السُّدِّي، قال عنه ابنُ جريرٍ: (ولستُ أعلمُه صحيحًا، إذ كنتُ بإسنادِه مرتابًا) «جامع البيان»: (375/1).

[3] إسناده ضعيف: عزاه السُّيوطي في «الدر المنثور»: (257/2) إلى ابن جرير وابن المنذر.

[4] «جامع البيان»: (560/5).

[5] ولم يذكر رواية ابنِ عبَّاس هنا؛ لأنها من رواية محمَّد بن سعد، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثني عمِّي، قال: حدَّثني أبي، عن أبيه، عن ابن عبَّاس. وهو إسنادٌ مسلسلٌ بالضُّعفاء.

ISSN : 2410-1818

صلى الله عليه وسلم قبلَ أن يُبعَثَ، ثمَّ كفَرَ به بعدَ أن بُعِثَ، وكلُّ مَن كان كافِرًا ثمَّ أسلَمَ على عهدِه صلى الله عليه وسلم، ثمَّ ارتَدَّ وهو حَيٌّ عن إسلامِه، **فيكُونُ معنِيًّا بالآيةِ جميعُ هذينِ الصِّنفَينِ وغيرُهما ممَّن كان بمثلِ معناهما، بل ذلك كذلك إن شاءَ اللَّهُ)** [1].

قلتُ: حلَّل ابنُ جريرٍ رحمه الله القولينِ بدءًا بالسِّياق؛ ثمَّ سبب النزُولِ وما يشملُه من كثرة الأخبارِ فيه والقائلين به أعلم بتأويل القرآن، وخلَص إلى الجمع بين القولين، وأنهما كلاهما معنيًّا بمعنى الآية[2].

***

- **مثالٌ آخر في قولِه تعالى:** ﴿ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ مِنكُمۡ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَـٔۡخِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الحجر: 24]:

* **قال ابنُ جريرٍ** رحمه الله: (اختَلفَ أهلُ التَّأويلِ في تأويلِ ذلك؛ **[1] فقال بعضُهم:** معنى ذلك: ولقد علِمنا مَن مضَى من الأمَمِ فتقدَّمَ هلاكُهم قد خُلِقَ وهو حيٌّ، ومَن لم يُخلَقْ بعد ممَّن سيُخلَقُ) [3]. ولم يُسنِد لهذا القولِ شيئًا من مرويَّات سبَبِ النزُولِ[4].

وقال رحمه الله: (**[2] وقال آخرون:** عنَى بالمُستقدمين الَّذين قد هلَكوا، والمُستأخرين: الأحياء الَّذين لم يَهْلِكوا) [5]. ولم يُسنِد لهذا القولِ شيئًا من مرويَّات سبَبِ النزُولِ[6].

وقال رحمه الله: (**[3] وقال آخرون:** بل معناه: ولقد علِمنا المُستقدمين في أوَّلِ الخلقِ، والمُستأخرين في آخرِهم) [7]. ولم يُسنِد لهذا القولِ شيئًا من مرويَّات سبَبِ النزُولِ.

---

[1] «جامع البيان»: (561/5).

[2] فهِم بعضهم من قول ابن جرير: (وأشبهُ القولَينِ بظاهِرِ التَّنزيلِ: ما قال الحسنُ) أنَّه يرجِّح السِّياق على السَّبب: قال رشيد رضا: (وأظهَرُ تلك الرِّواياتِ وأشدُّها الْتِئامًا مع السِّياقِ روايةُ مَن يقولُ: إنَّها نزَلَت في أهلِ الكتابِ، **وهو الَّذي اختارَه ابنُ جريرٍ)** «تفسير المنار»: (298/3). وتبعه في هذا د. فضل حسن عبَّاس كما قرَّره في كتابه «إتقان البرهان»: (ص: 323). ويردُّ هذا قول ابنِ جريرٍ: (فيكُونُ معنِيًّا بالآيةِ جميعُ هذينِ الصِّنفَينِ وغيرُهما ممَّن كان بمثلِ معناهما، بل ذلك كذلك إن شاءَ اللَّهُ). ففيه الجمع بين القولين، وهو ما ذهَب إليه ابن عطيَّة بقولِه: (وكُلُّ مَن ذُكِر فألفاظُ الآيةِ تُعمِّمُه) «المحرر الوجيز»: (468/1)، والله أعلم.

[3] «جامع البيان»: (48/14).

[4] لكن أسند له تسع روايات ليسَ منها شيءٌ في مرويَّات سبَبِ النزُول.

[5] «جامع البيان»: (50/14).

[6] لكن أسند له ثلاث روايات ليسَ منها شيءٌ في مرويَّات سبَبِ النزُول.

[7] «جامع البيان»: (51/14). أسند لهذا القول ثلاث روايات ليسَ منها شيءٌ في مرويَّات سبَبِ النزُول.

ISSN : 2410-1818

وقال رحمه الله: (**[4] وقال آخرون:** بل معنى ذلك: ولقد علِمنا المُستقدمين من الأمَمِ، والمُستأخرين من أمَّةِ محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم)[1]. ولم يُسنِد لهذا القولِ شيئًا من مرويَّات سبَبِ النزُولِ[2].

وقال رحمه الله: (**[5] وقال آخرُون:** بل معناه: ولقد علِمنا المُستقدمين منكم في الخيرِ، والمُستأخرين عنه)[3]. ولم يُسنِد لهذا القولِ شيئًا من مرويَّات سبَبِ النزُولِ[4].

وقال رحمه الله: (**[6] وقال آخرُون:** بل معنى ذلك: ولقد علِمنا المُستقدمين منكم في الصُّفُوفِ في الصَّلاةِ، والمُستأخرين فيها، بسبَبِ النِّساءِ)[5]. وأسنَدَ لهذا القولِ أربع رواياتٍ: ثلاث منها في سبَبِ نزولِها، وهي:

1- الرِّوايةُ الأولى: عن مروانَ بنِ الحَكَمِ أنَّه قال: كان أناسٌ يَستَأْخِرون في الصُّفُوفِ من أجل النِّساء. قال: فأنزَلَ اللهُ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴾ [6].

2- الرِّوايةُ الثَّانية: عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: كانت تُصلِّي خلفَ رسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم امرأةٌ - قال ابنُ عبَّاسٍ: لا واللهِ ما إن رأيتُ مثلَها قَطُّ- فكان بعضُ المسلمين إذا صلَّوا استَقدَمُوا، وبعضٌ يستَأْخِرون، فإذا سجَدُوا نظَرُوا إليها من تحتِ أيديهم، فأنزَلَ اللهُ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴾ [7].

3- الرِّوايةُ الثَّالثة: عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: كانت تُصلِّي خلفَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم امرأةٌ حسناءُ من أحسَنِ النَّاسِ، فكان بعضُ النَّاسِ يَستقدِمُ في الصَّفِّ الأوَّلِ لئلَّا يراها، ويستَأْخِرُ بعضُهم

---

(1) «جامع البيان»: (51/14).

(2) لكن أسند له خمسَ روايات ليسَ منها شيءٌ في مرويَّات سبَبِ النزُول.

(3) «جامع البيان»: (52/14).

(4) لكن أسند له روايتين ليسَ منهما شيءٌ في مرويَّات سبَبِ النزُول.

(5) «جامع البيان»: (52/14).

(6) تفرَّد بروايتِه ابنُ جريرٍ، وهو خبَرٌ مُرسَل، يشهد له ما بعده.

(7) سيأتي الكلام عليه فيما يليه؛ لأن كليهما من طريق أبي الجوزاء.

ISSN : 2410-1818

حتَّى يكُونَ في الصَّفِّ المُؤخَّرِ، فإذا ركَعَ نظَرَ من تحتِ إبطَيه في الصَّفِّ، فأنزَلَ اللهُ في شأنِها: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴾ [1].

اختيارُ ابنِ جريرٍ رحمه اللهُ وتقريرُه:

قال ابنُ جريرٍ رحمه اللهُ: (**وأولَى الأقوالِ عندي في ذلك بالصّحةِ** قولُ مَن قال: معنى ذلك: ولقد علِمنا الأموات منكم يا بني آدمَ فتقدَّم موتُه، ولقد علِمنا المُستأخرين الَّذين استأْخَر موتُهم ممَّن هو حيٌّ، ومَن هو حادثٌ منكم ممَّن لم يَحدُثْ بعد؛ لدلالةِ ما قبلَه من الكلامِ، وهو قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾. وما بعدَه، وهو قولُه: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ ﴾. على أنَّ ذلك كذلك؛ إذ كان بين هذين الخبَرَين، ولم يَجْرِ قبل ذلك من الكلام ما يَدلُّ على خلافِه، ولا جاء بعدَه.

وجائزٌ أن تكُونَ نزَلَت في شأنِ المُستقدِمين في الصَّفِّ لشأنِ النِّساءِ، والمُستأخرين فيه لذلك، ثم يكُونُ اللَّهُ عزَّ وجل **عمَّ بالمعنى المُرادِ منه جميعَ الخلْقِ**، فقال جلَّ ثناؤُه لهم: قد علِمنا ما مضى من الخلْقِ وأحصَيناهم وما كانُوا يعمَلُون، ومَن هو حيٌّ منكُم، ومَن هو حادِثٌ بعدَكم أيُّها النَّاسُ، وأعمالَ جميعِكم؛ خيرَها وشرَّها، وأحصَينا جميعَ ذلك، ونحنُ نَحشُرُ جميعَهم، فنجازي كلًّا بأعمالِه، إن خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا. فيكُونُ ذلك تهديدًا ووعيدًا للمُستأخرين في الصُّفُوفِ لشأنِ النِّساءِ، ولكُلِّ مَن تعدَّى حدَّ اللهِ وعمِلَ بغيرِ ما أذِنَ له به، ووعدًا لمَن تقدَّمَ في الصُّفُوفِ لسبَبِ النِّساءِ، وسارَعَ إلى محبَّةِ اللهِ ورِضوانِه في أفعالِه كلِّها) [2].

قلتُ: اعتمَد ابنُ جريرٍ رحمه اللهُ على سياقِ الآيات ورجَّحه كعادتِه، إلَّا أنَّه لم يُهمِل مرويَّاتِ النزُول، وقرَّر جوازَ دخولِها في معنى الآيةِ، دون النَّظرِ إلى صحَّتِها من ضعفِها، فالمعنى عندَه أشبَهَ بالعمومِ، واللهُ أعلم[3].

***

---

[1] أخرجه الترمذيُّ في «جامعه» برقم: (3122)، والنَّسائي في «الصغرى» برقم: (870)، و «الكبرى» برقم: (945) (11209).

[2] «جامع البيان»: (54/14 – 55).

[3] وكأنَّ الآلوسيَّ قصدَه بقولِه في «روح المعاني»: (7/ 278): (وأنتَ تعلَمُ أنَّ العبرةَ بعمُومِ اللَّفظ لا بخصُوصِ السَّبَبِ، **ومن هنا قال بعضُهم:** الأولَى الحملُ على العمُومِ، أي علِمنا مَن اتَّصفَ بالتَّقدُّمِ والتَّأخر في الوِلادةِ والموتِ والإسلامِ وصُفُوفِ الصَّلاة، وغير ذلك). وفهِم ابنُ كثيرٍ أنَّ جريرٍ يرجِّح السِّياق ولذلك قال بعد ذكره في «تفسيره»: (532/4): (وهو اختِيَارُ ابنُ جرير –رحمه الله–)، وتبعَه على ذلك صاحب «الأساس في التفسير»: (2873/6).

ISSN : 2410-1818

المبحثُ الخامسُ

تنازع قوَّة السَّببِ وصحَّته وقوَّة السِّياق

إنَّما أفردتُ هذه المسألة بمبحث مستقلٍّ؛ لتضارب بعضِ أقوال الباحثين في فهمِ ترجيحِ ابنِ جريرٍ رحمه الله في هذه المسألة، وهو في الآية الآتية.

قال تعالى: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠ ﴾ [الأحقاف: 10]:

* **قال ابنُ جريرٍ** رحمه الله: (**اختلفَ أهلُ التَّأويلِ في تأويلِ ذلك؛** [1] **فقال بعضُهم:** معناه:

﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾: وهو مُوسى بنُ **عمرانَ عليه السلام**، ﴿عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾ يعني: على مثلِ الْقُرآنِ، قَالُوا: ومِثلُ القُرآنِ الَّذي شَهِدَ عليه مُوسَى بالتَّصْديقِ التَّوراةُ)[1]. ولم يُسنِد لهذا القولِ شيئًا من مرويَّاتِ سببَ النزُول[2].

وقال رحمه الله: (**[2] وقال آخَرُونَ:** عنَى بقولِه: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾: عبد اللَّهِ بنَ سلَامٍ، قالُوا: ومعنَى الكلامِ: وشَهِدَ شاهِدٌ من بنِي إسرائِيلَ على مِثلِ هذا القُرآنِ بالتَّصديقِ، قالُوا: ومَثَلُ القُرآنِ التَّوراةُ)[3]. وأسنَدَ لهذا القولِ خمسَ رواياتٍ في سببَ النُّزولِ: عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ، وعبدِالله بن سلَامٍ، وعوفِ بنِ مالكٍ الأشجعيِّ -رضي الله عنهم-، والحسَن رحمه الله[4].

---

(1) «جامع البيان»: (124/21 - 126).

(2) ولكن أسنَدَ لهذا القولِ خمسَ رواياتٍ، ليسَ منها شيء في سببَ نزُولها، وكلُّها من طريق داود بن أبي هِندٍ، عن عامرٍ الشَّعبي، عن مسرُوقٍ، ومنها واحدة فقط ذُكِر فيها سبب نزُول، وهي قول مسروقٍ: (واللهِ ما نزَلَت في عبد الله بنِ سلَامٍ، ما أُنزِلَت إلَّا بمكَّةَ، وما أسلَمَ عبدُ اللهِ إلَّا بالمدينةِ، ولكنَّها خُصُومةٌ خاصَمَ محمَّدٌ ﷺ بها قومَهُ، قال: فنزَلَت: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ ﴾. قلتُ: وهذا القولُ مرويٌّ أيضًا عن سعيدِ بن جُبير، وعامر الشَّعبي. ينظر: «شرح مشكل الآثار»: (302/1).

(3) «جامع البيان»: (126/21).

(4) وأسنَدَ رواياتٍ أخرى ليسَ بها سببُ نزولٍ، تشهدُ لهذا: عن ابنِ عبَّاسٍ، ومجاهدٍ، وقتادة، والضَّحاك، وابن زيدٍ: أنَّ الشَّاهد في قوله تعالى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾. هو عبدُ اللهِ بنُ سلَامٍ رضي الله عنه.

ISSN : 2410-1818

[1] فأسنَده عن سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه أنَّه قال: ما سمعتُ رسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يقُولُ لأحدٍ يمشِي على الأرضِ إنَّهُ من أهلِ الجنَّةِ إلَّا لعبدِ اللَّهِ بنِ سلَامٍ؛ قال: وفيه نزلَت: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾ [1].

[2] وأسنَد عن عبدِ اللَّه بن سلامٍ رضي الله عنه قولَه: (أُنزِلَ فِيَّ: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ﴾) [2].

[3] وأسنَدَ عن عوفِ بنِ مالكٍ الأشجعيِّ رضي الله عنه قولَه: (انطلَقَ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وأنا معَه، حتَّى دخَلنا كنيسَةَ اليهودِ بالمدينةِ يومَ عيدٍ لهم، فكَرِهوا دخولَنا عليهم، فقال لهم رسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «**يا معشرَ اليهود، أَرُوني اثْنَي عشرَ رجلًا يشهدُون أنَّه لا إله إلَّا هو وأنَّ محمَّدًا رسُولُ الله، يُحبِطُ اللَّهُ عن كُلِّ يهوديٍّ تحتَ أديمِ السَّماءِ الغضبَ الَّذي غَضِبَ عليه**». قال: فأُسكِتُوا، فما أجابَه منهم أحدٌ، ثمَّ ثلَّثَ فلم يُجبْه أحدٌ، فانصَرَفَ وأنا معَه، حتَّى إذا كِدنا أن نخرُجَ، نادَى رجلٌ من خلفِنا: كما أنتَ يا محمَّدُ. قال: فأقبلَ، فقال ذلك الرَّجُلُ: أيَّ رجُلٍ تعلَمُوني فيكُم يا معشرَ اليهود؟ قالُوا: واللَّهِ ما نعلَمُ أنَّه كان فينا رجُلٌ أعلَمُ بكتابِ اللَّهِ ولا أفقهُ منك، ولا من أبيكَ، ولا من جَدِّك قبلَ أبيك. قال: فإنِّي أشهدُ باللَّهِ أنَّه النَّبيُّ الَّذي تجدُونه في التَّوراةِ والإنجيلِ. قالوا: كذبتَ. ثمَّ رَدُّوا عليه قولَه وقالوا له شرًّا. فقال لهم رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**كذَبتُم لن يُقبَلَ قولُكم، أمَّا آنفًا فتُثنُون عليه من الخيرِ ما أثنيتُم، وأمَّا إذ آمَن كذَّبتُموه، وقلتُم ما قلتُم، فلن يُقبلَ قولُكم**». قال: فخرَجنا

---

[1] أخرجه البخاريُّ في «صحيحه»: برقم: (3812). وفيه: لا أدري قال مالك الآية، أو في الحديث. قال أبو جعفر الطَّحاوي: (... أنَّ ذكرَ نُزُولِ هذه الآيةِ في هذا الحديثِ ليسَ من كلَامِ النَّبيِّ عليه السلام ولا من كلامِ سَعدٍ، وإنَّما هو من كلامِ مالِكٍ، فخرَجَ بذلكَ أن يكُونَ فيه حُجَّةٌ على الشَّعبيِّ وسعِيدِ بنِ جُبَيرٍ في إثباتِ نُزُولِ هذه الآيةِ أنَّه كان في عبدِ اللهِ بنِ سلَامٍ) «شرح مشكل الآثار»: (306/1)، وقال الخطيب البغدادي: (وتلك الزِّيادةُ وصلَها عبدُ اللَّهِ بنُ يوسُفَ في حديثِه بكلامِ سعدٍ، وليسَت من كلامِه وإنَّما هي قولُ مالكِ بنِ أنسٍ) «الفصل للوصل المدرج في النقل»: (380/1). **قلتُ:** المقصود بمالكٍ هنا: هو الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة؛ لأنَّ هذا الحديث من طريقه.

[2] أشار إليه التِّرمذي في «جامعه» برقم: (3256) بقوله: (وقد روَاهُ شُعَيبُ بنُ صفوانَ، عن عبدِالملِكِ بنِ عُمَيرٍ، عن ابنِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ سلَامٍ، عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ سلَامٍ). وعنده أيضًا في «جامعه» برقم: (3803)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ، إنَّما نَعرِفُه من حديثِ عبدِ المَلكِ بنِ عُمَيرٍ).

ISSN : 2410-1818

ونحنُ ثلاثةٌ؛ رسُولُ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، وأنا، وعبدُ اللَّهِ بنُ سلَامٍ، فأنزَل اللَّهُ فيه: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ الآية[1].

[4] وأسنَدَ عن الحسَنِ قولَه: بلَغَني أنَّه لمَّا أرادَ عبدُ اللَّهِ بنُ سلَامٍ أن يُسلِمَ قال: يا رسُولَ اللَّهِ، قد علِمَت اليهودُ أنِّي من علمائِهم، وأنَّ أبي كان من علمائِهم، وإنِّي أشهدُ أنَّك رسُولُ اللَّهِ، وأنَّهم يجدُونَك مكتُوبًا عندَهم في التَّوراةِ، فأرسِلْ إلى فُلانٍ وفُلانٍ -ومَن سمَّاه من اليهودِ- وأخبِئْني في بيتِك، وسَلْهم عنِّي وعن أبي، فإنَّهم سيُحَدِّثونك أنِّي أعلمُهم وأنَّ أبي من أعلمِهم، وإنِّي سأخرُجُ إليهم، فأشهَدُ أنَّك رسُولُ اللَّه، وأنَّهم يجدُونَك مكتُوبًا عندَهم في التَّوراةِ، وأنَّك بُعِثتَ بالهُدَى ودينِ الحقِّ. قال: ففعَلَ رسُولُ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، فخَبَّأَه في بيتِه وأرسَلَ إلى اليهودِ فدخَلُوا عليه، فقال رسُولُ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم: «**ما عبدُ اللَّهِ بنُ سلَامٍ فيكم؟**»، قالوا: أعلَمُنا نفسًا، وأعلَمُنا أبًا. فقال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم: «**أرأيتُم إن أسلَمَ تُسلِمون؟** ». قالوا: لا يُسلِمُ. ثلاثَ مرارٍ، فدَعاهُ فخرَجَ، ثمَّ قال: أشهدُ أنَّك رسُولُ اللَّه، وأنَّهم يجدُونَك مكتوبًا عندَهم في التَّوراةِ، وأنَّك بُعثتَ بالهُدَى ودينِ الحقِّ. فقالت اليهودُ: ما كُنَّا نخشاكَ على هذا يا عبدَ اللَّهِ بنَ سلَامٍ! قال: فخرَجُوا كُفَّارًا، فأنزَلَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ في ذلك: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ ﴾ الآية[2].

اختيارُ ابنِ جريرٍ رحمه الله وتقريرُه:

قال ابنُ جريرٍ رحمه الله: (**والصَّوابُ من القولِ في ذلك عندنا:** أنَّ الَّذي قاله مسرُوقٌ في تأويلِ ذلك أشبَهُ بظاهِرِ التَّنزيلِ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾ في سِياقِ توبيخِ اللَّهِ تعالى ذِكرُهُ مُشركي قُريشٍ، واحتِجاجًا عليهم لِنَبيِّه صلى اللَّه عليه وسلم.

---

(1) إسناده صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» مسند عوف بن مالك: (409/39) برقم: (23984)، وابن حبَّان في «صحيحه»: (206/5) برقم: (4271)، والطبرانيُّ في «معجم الشَّاميين»: (77/2) برقم: (948)، و«المعجم الكبير»: (46/18) برقم: (83)، والحاكم في «مستدركه»: (149/7) برقم: (5878)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (112/29)، وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، وقال السُّيُوطيُّ: (بسندٍ صحيح) «الدر المنثور»: (437/7).

(2) أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى»: (381/5) -ومن طريقه وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (114/29)-، والحارث في «مسنده – بغية الباحث»: (931/2) برقم: (1027). وعزاه السُّيوطيُّ إلى عبد بن حميد كما في «الدر المنثور»: (439/7). وهو مرسل.

ISSN : 2410-1818

وهذه الآيةُ نظيرةُ سائرِ الآياتِ قبلَها، ولم يجرِ لأهلِ الكتابِ ولا لليهُودِ قبلَ ذلك ذِكرٌ فتُوَجَّهَ هذه الآيةُ إلى أنَّها فيهم نزَلَت، ولا دلَّ على انصِرافِ الكلامِ عن قصَصِ الَّذِين تقدَّمَ الخبَرُ عنهم معنى.

غيرَ أنَّ الأخبارَ قد وردَت عن جماعةٍ من أصحابِ رسُولِ اللَّه صلى الله عليه وسلم بأنَّ ذلك عُنِيَ به عبدُ اللَّه بنُ سلَامٍ، وعليه أكثرُ أهلِ التَّأويلِ، وهُم كانُوا أعلَمَ بمعاني القُرآنِ، والسَّبَبِ الَّذي فيه نزَلَ، وما أُرِيدَ به، فتأويلُ الكلامِ إذْ كان ذلك كذلك: وشَهِدَ عبدُ اللَّه بنُ سلَامٍ، وهو الشَّاهِدُ من بني إسرائيلَ، ﴿ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾ يعني: على مثلِ القُرآنِ، وهو التَّوراةُ) [1].

قلتُ: ذكَر ابنُ جريرٍ رحمه اللَّه أنَّ الصَّوابَ هو ما قالَه مسروقٌ؛ لأنَّه أشبَهُ بظاهِرِ التَّنزيلِ، والسِّياق[2]. غيرَ أنَّه رجعَ فقوَّى القولَ الآخر، وهو سببُ النزُول؛ لأنَّه قول جماعة من الصَّحابة، وأنَّه قول الأكثر وهم أعلم بمعاني القرآن، وهو ما يسمِّيه المتأخرون: تنازع القواعد[3].

لأجلِ هذا؛ اختَلَف مَن بعدَه في القولِ الَّذي اختارَه ابنُ جريرٍ:

1- فقال بعضُهم: أنَّ ابنَ جريرٍ رحمه اللَّه اختارَ قولَ مسروق رحمه اللَّه في تقديم السِّياق، وهو أنَّ الشَّاهد هو موسى بن عمران عليه السلام.

وممَّن ذكروا ذلك عنه: ابنُ عطيَّة، وابنُ جُزي، وابنُ كثيرٍ، والثَّعالبي ، وغيرُهم[4].

2- وقال آخرون: أنَّ ابنَ جريرٍ رحمه اللَّه اختارَ القولَ الَّذي ورَدَ سببُ النزُول به، وأنَّ الشَّاهدَ هو عبد اللَّه بن سلام.

---

[1] «جامع البيان»: (131/21).

[2] ويُمكن تقويَة هذا القول بالآتي:

1- بأنَّه قولُ مسروق، وهو من كبار تلاميذ عبد الله بن مسعودٍ، -وإنَّ كان ابنُ مسعود لم يرد عنه شيءٌ في هذه الآية-؛ تلقَّى علومه عنه، فكان من أصحابِه الذين يُقرِئون النَّاس، ويعلِّمونهم السُّنة. ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (65/4).

2- أنَّ السُّورة مكِّيَّة، وإسلام عبد الله بن سلام كان بالمدينة، كما قاله مسروق.

[3] ينظر بخصوص هذا المثال: «قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين»: (55/1). «شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل» الطَّيار: (ص: 172)، و«التَّحرير في أصول التفسير»: (ص: 329 – 330)، وأفرَد التَّنازع بالتأليف الدكتور عبد الله بن عبد الرَّحمن الرُّومي في بحثه «تنازع قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين».

[4] ينظر: «المحرَّر الوجيز»: (94/5)، قال: (ورجَّحه الطَّبري). وقال ابن جزي في «التَّسهيل»: (210/3): (ورجَّح ذلك الطَّبري)، وقال ابن كثير في «تفسيره»: (287/7): (واختارَه ابنُ جرير)، وقال الثَّعالبي في «الجواهر الحسان»: (215/5): (ورجَّحه الطَّبري).

ISSN : 2410-1818

وممَّن ذكرُوا عنه هذا: جماعة من المتأخرين[1].

وقيلَ: أنَّ ابنَ جريرٍ رحمه الله تأرجَّح في ترجيحِه، وأشارَ إلى القاعدتين معًا: قاعدة تقديم السِّياق، وقاعدة تقديم سبب النزُول الصحيح الصَّريح[2].

* **ويرى الباحثُ** أنَّ اختيارَ ابنِ جريرٍ رحمه الله يُحمَلُ على أنَّ السُّورة مكيَّة، والشَّاهدُ هو موسى عليه السلام؛ للسِّياق، ويدخُلُ فيها تبعًا عبدُ الله بن سلامٍ؛ لأنَّه يشمَلُه عمومُها؛ وعلى هذا تُنزَّلُ الأخبارُ الواردةِ عن أصحابِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، والله أعلم[3].

***

[1] منهم د. فضل حسن عبَّاس، حيث قال: (ولكنَّ ابنَ جريرٍ الطَّبريَّ –سامَحَه الله– بعدَ أن نَصَرَ هذا القولَ من حيث التَّاريخ والسِّياق عادَ ليسوِّغ قبولَ القولِ الآخر، وهو أنَّ الشَّاهد عبدُ الله بنُ سلَام، بحجَّة أنَّ هذا هو الَّذي رُوِي عن الصَّحابة، سامَح الله ابنَ جريرٍ الطَّبريَّ ورحِمَه ورضِيَ عنه، فليتَه بقِيَ على تمسُّكِه بالقول الَّذي أقام له الحجَّة) «التفسير والمفسرون في العصر الحديث»: (296/1). وقال د. مساعد الطَّيَّار: (وإذا تأمَّلتَ هذا الخلافَ وجدتَ أنَّ قولَ مسروقٍ، والشَّعبيّ، أنسب للسِّياقِ، وهو الأَولى؛ لأنه يجعلُ الآيةَ مكيَّةً في سورة مكيةٍ، ولا يُخرَجُ عن هذا إلا بدليل، وهذا يجعلُك تميلُ إلى هذا القول. لكن يصرفك عنه أنَّ قولَ الجمهورِ على خلافِه، وفيهم ثلاثة من الصَّحابة، وهم أعلم بتأويل معاني القرآن، وفيمَ نزَلَ، فتختار هذا القولَ لهذه العلَّةِ، وهذا ما فعلَه ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ عند هذا الاختلاف) «مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتَّدبر والمفسِّر»: (ص: 118 – 119)، وقال د. يوسف الجاسر: (وقد قرَّر ابنُ جريرٍ نزُولَ الآيةَ في عبد الله بن سلَامٍ بمراعاة أقوال الصَّحابة والتَّابعين، وهم أعلم بنزول القرآن وتأويله ومعانيه) «الصِّناعة النقدية في تفسير ابن جرير الطبري»: (712/1).

[2] ينظر: «شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل» الطَّيار: (ص: 172)، و«المحرر في علوم القرآن»: (ص: 110).

[3] قال ابنُ كثير في «تفسيره»: (278/7): (وهذا الشَّاهدُ اسمُ جِنْسٍ يعمُّ عبدَ الله بن سلامٍ وغيره). وينظر: «المحرر في أسباب النزول»: (888/2– 890)، و«المحرر في علوم القرآن»: (ص: 111).

ISSN : 2410-1818

الخاتمة والنتائج

توصَّلتُ في هذه الدِّراسة إلى بعض النَّتائج من أهمِّها:

1- أنَّ قواعدَ التَّرجيح ليست كلُّها بمنزلة واحدة، بل بعضُها أقوى من بعضٍ، وقد تعتضد بعضُها ببعضِ القرائن فتُرجَّح على غيرِها.

2- أهميَّة السِّياقِ عند ابن جرير في التَّرجيح، ولا يكاد يعدِل عنه إلَّا بحجَّة قويَّة يجب التَّسليم لها.

3- أنَّ ابن جريرٍ يُقدِّم السِّياق على سبب النزُول في حال التنازع في التَّرجيح في المثال الواحد، لكن قد يخالف ذلك في الآتي:

أ- كثرةُ الأخبارِ الواردَةِ في السَّبب.

ب- مجيءُ السَّببِ عن جماعةٍ من أصحابِ رسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

ج- أن يكون القائلون بالسَّبب أعلمُ بتأويلِ القرآن.

4- يذهب ابنُ جريرٍ إلى الجمع بين السِّياق وسبب النزولِ؛ إذا كان السَّببُ يدخل في عموم معنى الآية.

5- يقع أحيانًا عند المفسِّرين والباحثين الخلاف في القولِ الَّذي ذهب ابن جرير إلى ترجيحه؛ لاشتباه العبارة عنده، ولاحتمالها للقولين.

- ويرى الباحثُ أن يذكر في ختامِ بحثِه بعض التَّوصيات:

1- أن يقوم أحد الباحثين بجمع التَّنازع بين السِّياق وسبب النزول عند المفسرين غير ابن جرير، مثل ابن عطيَّة، وابن كثير، وابن عاشور، وغيرهم.

2- دراسة أثر سبب النزولِ في بيان المعنى عند المفسِّرين.

3- دراسة تطبيقية في تنازع قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين في رسائل الماجستير والدكتوراه.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع

1- **أبجد العُلوم**، القِنَّوجي، محمَّد صدِّيق خان بن حسن، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.

2- **إتقان البرهان في علوم القرآن**، عبَّاس، فضل حسن، دار الفرقان، الأردن، إربد، الطَّبعة الأولى، 1997م.

3- **الإتقان في علوم القرآن**، السُّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، تحقيق: مركز الدراسات القرآنيَّة بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1431هـ - 2010م.

4- **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، ابن دقيق العيد، محمَّد بن علي القشيري، دار عالم الكتب، بيروت، 1407هـ - 1987م.

5- **الأساس في التفسير**، سعيد حوى، دار السَّلام، القاهرة، الطَّبعة السَّادسة، 1424هـ.

6- **البحر المحيط في أصول الفقه**، الزَّركشي، بدر الدِّين محمَّد بن عبد اللّه، دار الكتبي، الطَّبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.

7- **البرهان في علوم القرآن**، الزَّركشي، أبو عبد اللّه بدر الدين محمَّد بن عبد اللّه، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957م.

8- **تاريخ دمشق**، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة اللّه، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، 1415هـ - 1995م.

9- **التَّحرير في أصول التفسير**، الطَّيَّار، مساعد بن سليمان، مركز الدِّراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشَّاطبي، بجدَّة، الطَّبعة الأولى، 1435هـ - 2014هـ.

10- **تنازع قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين**، الرُّومي، عبد اللّه بن عبد الرَّحمن، دار التدمرية، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

11- **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، ابن عاشور، محمَّد الطَّاهر بن محمَّد التونسي، الدَّار التُّونسية للنَّشر، تونس، 1984هـ.

ISSN : 2410-1818

12- **التَّسهيل لعلوم التَّنزيل**، ابن جزي، محمَّد بن أحمد الأندلسي الغرناطي، تحقيق: علي بن حمد الصَّالحي، دار طيبة الخضراء، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الخامسة، 1444هـ - 2023م.

13- **التَّعليقات الحسان على صحيح ابن حبَّان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذِّه من محفُوظه**، الألباني، محمَّد ناصر الدِّين، دار باوزير للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربية السُّعُودية، جدَّة، الطَّبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

14- **تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار**، رشيد رضا، محمَّد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، 1990م.

15- **تفسير القُرآن العظيم**، ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمَّد السَّلامة، دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض، الطَّبعة الثَّانية، 1420هـ - 1999م.

16- - **تفسير عبد الرَّزَّاق**، الصنعاني، عبد الرَّزاق بن همَّام، تحقيق: محمود محمَّد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1419هـ.

17- **التَّفسير والمفسرون وأساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث**، فضل حسن عبَّاس، دار النفائس، الأردن، الطَّبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.

18- التيسير في قواعد علم التفسير، الكافيجي، محمَّد بن سليمان، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذَّهبي، مكتبة القدسي، القاهرة، الطَّبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

19- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، الطَّبري، محمَّد بن جرير بن يزيد، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، الطَّبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

20- **الجامع الكبير** «سنن التِّرمذي»، التِّرمذي، محمَّد بن عيسى بن سَوْرة، تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

21- **الجامع المسنَد الصَّحيح المختَصر من أمُور رسُول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيَّامه** «صحيح البخاري»، البخاري، محمَّد بن إسماعيل، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر النَّاصر، دار طوق النَّجاة، الطَّبعة الأولى، 1422هـ.

22- **الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور**، السُّيوطي، عبد الرَّحمن بن أبي بكر، دار الفكر، بيروت.

ISSN : 2410-1818

23- **دلالة السِّياق القرآني وأثرها في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية، من خلال تفسير ابن جرير**، القاسم، عبد الحكيم بن عبد الله، دار التدمرية، الطَّبعة الأولى، 1423هـ - 2012م.

24- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، الآلوسي، شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني، تحقيق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1415هـ.

25- **السُّنن الكبرى**، النَّسائي، أبو عبد الرَّحمن أحمد بن شعيب بن علي، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدَّم له: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، مؤسسة الرِّسالة بيروت، الطَّبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

26- **السِّياق القرآني، وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، دراسة نظرية تطبيقية**، الشَّهراني، سعد بن محمَّد بن سعد، كرسي القرآن الكريم بجامعة الملك سعود، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1436هـ.

27- **سير أعلام النُّبلاء**، الذَّهبي، محمَّد بن أحمد قايماز، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، دار الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، 1405هـ - 1985م.

28- شرح مشكل الآثار، الطَّحاوي، أحمد بن محمَّد بن سلامة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرِّسالة، الطَّبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.

28- **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التَّنزيل**، الطَّيار، مساعد بن سليمان، اعتنى بإخراجها: بدر بن ناصر الجبر، دار ابن الجوزي، الطَّبعة الثانية، 1432هـ.

29- شرح مقدمة في أصول التَّفسير لابن تيمية، الطَّيار، مساعد بن سليمان، دار ابن الجوزي، الطَّبعة الثانية، 1428هـ.

30- **الصِّناعة النَّقدية في تفسير ابن جرير الطَّبري**، الجاسر، يوسف بن جاسر، دار تفسير للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1443هـ - 2022م.

31- **العين**، الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السَّامرائي، دار ومكتبة الهلال.

32- فتح الباري شرح صحيح البخاري، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلَّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

ISSN : 2410-1818

33- **الفصل للوصل المدرج في النَّقل**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: محمد مطر الزَّهراني، دار الهجرة، الدَّمام، الطَّبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

34- **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، مجد الدِّين محمَّد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التُّراث في مؤسسة الرِّسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرِّسالة ناشرون، الطَّبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.

35- **قواعد التَّرجيح عند المفسِّرين، دراسة نظريَّة تطبيقيَّة**، الحربي، حسين بن علي بن حسين، دار القاسم، الرِّياض، الطَّبعة الثَّانية، 1429هـ - 2008م.

36- **العُجاب في بيان الأسباب**، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق: عبد الحكيم بن محمَّد الأنيس، دار ابن الجوزي للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربية السُّعودية، الدَّمام، الطَّبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

37- **كناشة النَّوادر**، عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الحانجي، مصر، الطَّبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

38- **لباب النقول في أسباب النزول**، السُّيوطي، عبد الرَّحمن بن أبي بكر، ضبطه وصححه: أحمد عبد الشَّافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

39- **لسان العرب**، ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن علي، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، 1414هـ.

40- **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، أحمد بن عبد السَّلام، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ - 1995م.

41- **مجمع الغرائب ومنبع الرَّغائب**، الفارسي، أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل، دراسة وتحقيق: جماعة من المحقِّقين، الهيئة العامَّة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبوية وعلومهما، الكويت، الطَّبعة الأولى، 1443هـ - 2022م.

42- **محاسن التَّأويل**، القاسمي، محمَّد جمال الدِّين بن محمَّد الحلَّاق، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1418هـ.

43- **المحرَّر في أسباب نُزول القرآن (من خلال الكتب التِّسعة)**، المزيني، خالد بن سليمان، دار ابن الجوزي للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربية السُّعودية، الدَّمام، الطَّبعة الأولى، 1427هـ.

ISSN : 2410-1818

44- **المحرَّر في علوم القرآن**، الطَّيَّار، مساعد بن سليمان، مركز الدِّراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشَّاطبي، جدَّة، الطَّبعة الثَّالثة، 1431هـ - 2010م.

45- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطيَّة، عبد الحقِّ بن غالب الأندلسي، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1422هـ.

46- **المدخل لدراسة القرآن الكريم**، أبو شهبة، محمَّد بن محمَّد بن سويلم، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطَّبعة الثانية، 1423هـ - 2003م.

47- **المرتجل في شرح الجمل**، ابن الخشَّاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد، تحقيق: علي حيدر، الطَّبعة الأولى، دمشق، 1392هـ - 1972م.

48- **المستدرك على الصَّحيحين**، الحاكم، أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن حمدويه، تحقيق: الفريق العلمي لمكتب خدمة السُّنَّة، دار المنهاج القويم، دمشق، الطَّبعة الأولى، 1439هـ - 2018م.

49- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشَّيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرُون، إشراف: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

50- **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها «صحيح ابن حبان»**، ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.

51- **المطالب العالية بزوائد الثمانية**، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق جماعة من المحققين، إشراف: سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1419هـ.

52- **معجم الشَّاميين**، الطَّبراني، سليمان بن أحمد بن أيُّوب بن مطير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1405هـ - 1984م.

53- **المعجم الكبير**، الطَّبراني، سليمان بن أحمد بن أيُّوب بن مطير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطَّبعة الثَّانية.

54- **مفاتيح الغيب**، الرَّازي، محمَّد بن عمر التَّيمي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، 1420هـ.

ISSN : 2410-1818

55- **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتَّدبر والمفسِّر**، الطَّيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، دار ابن الجوزي، الدمام، الطَّبعة الثَّانية، 1427هـ.

56- **مقاييس اللغة**، ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

57- **مقدمة في أصول التَّفسير**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: سامي بن محمَّد جاد الله، دار المحدِّث، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1443هـ - 2022م.

58- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الزُّرقاني، محمَّد بن عبد العظيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطَّبعة الثالثة.

59- **النَّشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، محمَّد بن محمَّد، دراسة وتحقيق: السَّالم محمَّد محمود الشِّنقيطي، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأولى، 1435هـ.

60- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، مكِّي بن أبي طالب، أبو محمَّد القيسي القيرواني، مجموعة من الباحثين بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطَّبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.